



العهد الدولي مع العراق



المراجعة السنوية الأولى للعهد – ستوكهولم 29 أيار/مايو 2008



إعلان ستوكهولم (مسودة)

يُعد العهد الدولي مع العراق شراكة أمدها خمس سنوات بين العراق والمجتمع الدولي يدعمها إطار من الالتزامات المتبادلة. وقد أقر العهد الذي أُطلق في 3 أيار/ مايو 2007 في شرم الشيخ بمصر بأن التغلب على التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه البلاد إضافة إلى الحكم الرشيد وتوفير الخدمات الأساسية تعتبر من الأمور اللازمة لتحقيق الاستقرار الأمني والازدهار الاقتصادي في العراق على المدى الطويل.

ووفقاً للالتزام المتبادل بعقد اجتماعات دورية لاستعراض التقدم المحرز، اجتمع وزراء الخارجية ورؤساء المنظمات وغيرهم من المسؤولين الكبار الذين يمثلون حوالي 100 دولة ومنظمة في ستوكهولم في 29 أيار/مايو 2008 وذلك في مؤتمر المراجعة السنوية الأولى للعهد الدولي مع العراق. كان المؤتمر باستضافة الحكومة السويدية الذي ترأسه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بالاشتراك مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

وبيّن تقرير الحكومة العراقية والأمم المتحدة والمعنون "بداية جديدة" التقدم الكبير الذي حققه العراق في إرساء سيادة القانون ودعم التنمية الاقتصادية المدعومة بالزيادة الكبيرة في عائدات النفط والنمو الاقتصادي الكبير. وشملت النجاحات الأخرى زيادة كبرى في نسبة تنفيذ الميزانية وتقليص كبير في التضخم. وبينما يدرك المشاركون في مؤتمر ستوكهولم التحديات السياسية والأمنية والإنسانية المستمرة التي تواجه العراق فقد أقرّوا بالجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة من أجل توفير الأمن والنظام ومحاربة الإرهاب والعنف الطائفي في عموم البلاد. كما أقرّوا بالتقدم الحاصل في البرنامج التشريعي وبضمنه قانون المسائلة والعدالة وقانون العفو وقانون سلطات المحافظات. وبالأخذ بنظر الاعتبار الظروف الصعبة فإن النجاحات المتحققة رائعة.

ودعت الحكومة العراقية شركاءها الدوليين إلى الاستثمار في مستقبل العراق وقدمت مبادراتها للاندماج في الاقتصادين الإقليمي والعالمي. وشملت تلك المبادرات تشكيل هيئة استثمارية وإقامة شراكات مع القطاع الخاص ومبادرات إقليمية لدعم الاستثمار والتجارة وتحقيق المزيد من الاندماج

والتعاون مع البلدان المجاورة. ورحب المؤتمر بمشروع الحكومة العراقية المكون من ست نقاط حول "الشراكة من أجل التنمية" الذي يشمل آلية تمويل مشترك لمشاريع جديدة مع الشركاء الدوليين. كما رحب أيضاً بتبني العراق لمبادئ باريس لفاعلية المساعدات ضمن إطار منظمة التعاون والتنمية وغيرها من الإنجازات الهامة التي تحققت خلال عامي 2007-2008 بما فيها التقدم المحرز باتجاه الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية والمصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد والتعذيب. كما رحب المشاركون بإعادة معايرة المرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق لدعم أهداف العهد الدولي مع العراق بشكل مباشر.

وأكد المشاركون دعمهم للعهد الدولي مع العراق ورحبتهم بتوسيع العلاقات الثنائية في الاستثمار والتجارة مع العراق وشجعوا حكومة العراق على تحقيق مزيد من التقدم بتوفير بيئة ملائمة للتجارة وبضمنها التشريعات الضرورية. ولدعم أكثر للتنمية الاقتصادية في العراق فقد تم تشجيع الدائنون خارج نادي باريس بالنظر في تسوية الديون المستحقة من خلال نادي باريس أو ما شابه. كما ناقشت الوفود أولويات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في العراق خلال عامي 2008-2009. وفي ضوء الخسائر البشرية منذ خمس سنوات، تم تحديد قضايا التنمية البشرية وحقوق الإنسان وإعادة الإعمار والحكومة الاقتصادية المتداخلة على أنها مجالات جوهرية ذات اهتمام متبادل خلال العام القادم. كما تم تحديد أهمية حماية حقوق النساء والأقليات والمجموعات الضعيفة الأخرى كمسألة ذات أولوية من قبل المشاركين. وتحقيقاً لهذه الغاية قامت حكومة العراق بمزيد من التقدم في تدعيم سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان ودفع عجلة الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وعملية مراجعة الدستور ومساعدة المهجرين واتباع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية العادلة. وعبرت حكومة العراق عن فائق تقديرها للدول التي ساهمت بسخاء بتحقيق الاستقرار وإعادة إعمار العراق من خلال مسيرة العهد.

وفي الختام فقد كرر المشاركون التزامهم في دعم شعب وحكومة العراق في جهودها الرامية إلى بناء دولة موحدة اتحادية وديمقراطية مبنية على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتنعم بالسلام مع جيرانها ومع نفسها وعلى طريق الاكتفاء الذاتي والازدهار الاقتصادي المستدام. كما اتفق المشاركون على الاجتماع بصورة سنوية منتظمة حتى عام 2012 لاستعراض التقدم المتبادل والأولويات المستقبلية ولاحظوا العرض الذي تقدمت به حكومة العراق باستضافة مؤتمر المراجعة السنوي المقبل في بغداد.